السياسة الوطنية لمكافحة المخاطر الصحية

في دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتويات:

- الرؤية
- الرسالة والغاية
- مبادئ ونطاق وملاءمة السياسة
- محاور السياسة
- الغايات ومجالات وإجراءات العمل الخاصة بالسياسة

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

السياسة الوطنية لمكافحة المخاطر الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد:

تعرف المخاطر الصحية بأنها العوامل الخارجية المحيطة بالإنسان والتي تؤثر على صحته العامة، مثل العوامل البيولوجية، الكيميائية، والاشعاعية والنووية والمخاطر البيئة. قد تتسبب هذه المخاطر في حدوث طوارئ، أزمات، أو كوارث صحية، مثل الأوبئة والجائحات، كما يمكن أن تؤثر على الصحة على المدى القصير أو الطويل. رغم أن بعض المخاطر لا يمكن تغيير بيئاتها الطبيعية، إلا أنه يمكن الاستجابة لمضاعفاتها من خلال تعزيز قدرات أنظمة الرعاية الصحية.

تلعب هذه الأنظمة دورًا رئيسيًا في الاستجابة للأزمات، حيث تكشف الحالات الطارئة عن نقاط الضعف في النظم الصحية وتؤثر على معدلات المرض والوفاة، بل وتؤدي إلى اضطرابات اقتصادية. لذا، فإن تعزيز التأهب والاستعداد لمواجهة المخاطر الصحية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية يُعتبر أمرًا حيوياً لحماية الأرواح وتعزيز التعافي من الطواري والأزمات. يتطلب ذلك استثماراً في قدرات التأهب الوطنية، الذي يسهم في تحقيق الازدهار الصحي والاقتصادي.

إن تحسين البيئة الصحية يُمكن أن يسهم في تقليل أعباء الأمراض العالمية، كما أن جائحة كوفيد-19 قد أظهرت ضرورة أن تكون الأنظمة الصحية قادرة على تقديم خدمات متكاملة في جميع مراحل الطوارئ. وقد أكدت التجربة أن هناك حاجة لتحسين جاهزية الدول لمواجهة الأزمات، وهو ما يسعى له الكثير من الدول مثل الإمارات العربية المتحدة التي أثبتت قدرتها على التعامل مع الجائحة بكفاءة.

يجب أن تكون هناك استراتيجيات متكاملة لمعالجة المخاطر الصحية تشمل جميع المجالات، مع التركيز على حلول تنسق بين القطاعات المختلفة وتستند إلى مفهوم "الصحة الواحدة"، مما يسهل الوقاية والتعامل مع المخاطر، وبالتالي تعزيز الاستجابة الفعالة وتأكيد المشاركة المجتمعية لحماية الصحة العامة.

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

الرؤية:

حماية صحة الفرد والمجتمع الإماراتي وضمان الأمن الصحي من خلال التصدي للمخاطر الصحية وتأثيراتها على الصحة العامة

الرسالة - الغاية:

اعتماد إطار وطني متعدد القطاعات لمكافحة المخاطر والطوارئ والأزمات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تؤثر على الصحة العامة وذلك من خلال سياسة وطنية تحتوي على منهجية شاملة سريعة وفعّالة للتأهب والاستعداد والوقاية والاستجابة وتحقيق التعافي

الغرض من الإطار الوطني

تتزايد أهمية اتباع نهج استراتيجي أكثر تنسيقًا لإنجاح جهود مكافحة الأمراض والإصابات الناشئة عن الطوارئ الصحية بصورة فعّالة تقع على عاتق جميع مستويات وقطاعات الدولة بمختلف تخصصاتها لذلك فإن اتباع نهج وطني متعدد القطاعات في بعض المجالات يمكن أن يؤدي إلى استغلالٍ أكثر فعاليةً وكفاءةً للموارد الوطنية.

هناك مزايا كبيرة للنهج المتسق وطنيًا وذلك من خلال توحيد الجهود لتشمل جميع جوانب مكافحة تبعات الطوارئ الصحية، مما يسمح بالتركيز على أولويات السياسة، والاستخدام الأمثل للموارد.

إن الاستجابة للتحدّيات التي تطرحها المخاطر الصحية تتجاوز حدود قطاع الصحة ولا تقتصر عليه فقط، ولا يمكن أن تلبّى ما تطرحه تحدّيات الصحة العامة إلا إذا قادها المجتمع الصحي من خلال مشاركته في الاستراتيجيات وعمليات التخطيط الرئيسية لتنفيذ سياسات متعددة القطاعات تعزّز الصحة بقطاعات ومواضيع رئيسية ويلزم تعضيد هذه الاستجابة بتقديم دعم عام وإيجاد بيئة سياسة تمكينية ووضع طائفة من آليات ومناهج التنفيذ لتحقيق هذه الرؤية ، ويمكن للإطار الوطني أن يحقق فعالية أكبر بفضل التكامل بين الجهود المبذولة وذلك مع مراعاة اختصاصات الجهات المعنية، فهو ينطوي على التزام جميع الأطراف بالعمل معًا بشكل أفضل في مجالات المسؤولية المشتركة كما ينطوي على التزام بتحسين تنسيق وظائف الصحة العامة وخدمات مكافحة الأمراض السارية وغير السارية لتجنب التكرار، وتنسيق التخطيط والتنفيذ، وتحسين تبادل المعلومات، والابتكار.

ويتيح الإطار الوطني أيضا فرصةً آلية لإشراك القطاع غير الحكومي والمجتمع الأوسع على المستوى الوطني وذلك يؤدي إلى الغاية المنشودة المتمثلة في تطوير النظام الصحي لوقاية مجتمع دولة الإمارات من مختلف الأمراض والسيطرة عليها، وتعزيز أنماط الحياة الصحية للحد من تلك الأمراض.

مبادئ السياسة

دعم القيادة والحوكمة

ضمان الامن الصحي الوطني وحماية المجتمع

إدارة المخاطر الصحية الشاملة

(الوقاية والتأهب والاستعداد و الاستجابة والتعافي)

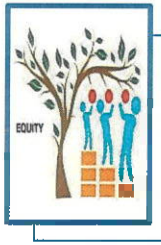

المساواة والشفافية

الاستباقية واستشراف المستقبل

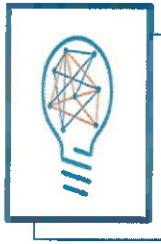

الاستدامة والابتكار

التعاون المتعدد القطاعات والاختصاصات

المبدأ الاحترازي

نطاق السياسة:

المخاطر الصحية والطوارئ التي تؤثر على الصحة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة.

تعريف ومفهوم المخاطر الصحية في نطاق هذه السياسة:

تعرف المخاطر الصحية في إطار هذه السياسة على أنها العوامل الخارجية المتعلقة بالجوانب البيولوجية والكيميائية والاشعاعية والنووية والمخاطر البيئية التي يمكن أن تأتي في شكل أزمات وطوارئ صحية والتي تؤثر على الصحة العامة في الدولة، ولكن يمكن التقليل من مضاعفاتها وآثارها على صحة أفراد المجتمع.
وفي ضوء ذلك فإن دراسة وتقييم الخطر الصحي يمكن تحديده بناء على عاملين أساسيين هما احتمال الحدوث ومستوى التأثير.

ملاءمة السياسة مع رؤية وتوجّه الدولة:

تتمحور غايات هذه السياسة حول خفض حالات الاعتلال والإعاقة والوفيات المرتبطة بالمخاطر الصحية ، كما أن أهداف ومجالات العمل للسياسة تتوافق مع خطة العمل العالمية في إطار إدارة مخاطر الطوارئ والكوارث الصحية وفي مجال التصدي للأمراض السارية لمنظمة الصحة العالمية وإطار الصحة الواحدة والاستراتيجية العالمية بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ، بالإضافة إلى استراتيجية التطعيمات العالمية ومع دراسة أفضل الممارسات العالمية الأخرى للتصدي للمخاطر والطوارئ الصحية وذلك لتحقيق مستهدفات الجانب الصحي من الأجندة الوطنية ورؤية نحن الإمارات 2031 وأهداف التنمية المستدامة 2030 ومئوية الإمارات 2071 وخطة الخمسين في مسار الصحة، وكذلك "الإطار العام للاستعداد والجاهزية الوطنية الصادر من الهيئة الوطنية للطوارئ والأزمات والكوارث" وذلك مع مراعاة التوصيات المنبثقة عن ورش العمل التي عقدت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومختلف الجهات الصحية وغير الصحية المعنية في الدولة، وعلى الاجتماعات التي تم تنظيمها مع مختلف الجهات المعنية المذكورة.

تستمد هذه السياسة أهميتها من أهمية الحفاظ على صحة الأنسان باعتباره العنصر الأساسي والمحوري في عملية التنمية وعلى اعتبار أن الصحة على رأس أولويات الدولة من خلال توفير الرعاية الصحية لمواطنيها، وتتجلى الأهمية أيضاً في تزايد حجم التحدّيات والتداعيات والمصاعب الناتجة عن المخاطر الصحية كجائحة فيروس كورونا المستجد، وما تركته من آثار اجتماعية وصحية واقتصادية على المجتمع.

المحاور ومجالات العمل: جدول ملخص للمحاور ومجالات العمل الخاصة بالسياسة الوطنية لمكافحة المخاطر الصحية

المحاور	المجالات
1 الحوكمة - تأييد ودعم القيادة	1-1 بناء ودعم الالتزام الاجتماعي والمالي والإداري
	2-1 التنسيق على جميع المستويات - الشراكات والشبكات الوطنية الفعالة والتعاون الدولي
	3-1 تطوير السياسات والتشريعات الداعمة
	4-1 دمج الصحة في جميع السياسات
2 إدارة المخاطر الصحية: الوقاية والتأهب والاستعداد والاستجابة وتحقيق التعافي	1-2 التخطيط الاستباقي لإدارة المخاطر الصحية: المرحلة الأولى: متابعة تنفيذ الإطار الوطني لإدارة المخاطر الصحية المرحلة الثانية: تحديد المخاطر الصحية المرحلة الثالثة: تحليل المخاطر الصحية المرحلة الرابعة: تقييم المخاطر الصحية
	2-2 رصد المخاطر الصحية والتنبؤ بها والإنذار المبكر بشأنها
	3-2 تعزيز الوقاية والتأهب والاستعداد
	4-2 ضمان الاستجابة
	5-2 التعافي من آثار المخاطر الصحية
3 السيطرة على الوضع الصحي في حالات التعرض للمخاطر والطوارئ الصحية	1-3 تعزيز البنية التحتية الأساسية المستدامة للصحة واللوجستيات الخاصة بها
	2-3 كفالة استمرار الخدمات الصحية الأساسية والحيوية خلال الطوارئ الصحية
	3-3 توفير المنتجات الصحية والوقائية وتطوير خدمات التحصين للسيطرة على لأمراض
	4-3 ضمان توفر القوى العاملة الصحية المؤهلة الكافية
4 إدارة المعارف والتوعية والاتصالات الفعّالة وإشراك المجتمع	1-4 تعزيز الاتصالات الفعالة والمشاركة المجتمعية
	2-4 وضع تدخلات للاستجابة الفعالة للتواصل بشأن المخاطر ومعالجة الشائعات والادعاءات الخاطئة
5 نظم المعلومات والابتكار والقدرة البحثية	1-5 توفير وتحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالمخاطر من أجل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة
	2-5 تعزيز القدرة البحثية وإنشاء أنظمة وإدارة الابتكار في مجال المخاطر الصحية المختلفة
6 التقييم والدروس المستفادة ووضع التوصيات المستقبلية	1-6 تقييم إدارة الخطر الصحي لاستخراج الدروس المستفادة
	2-6 تحديد أهم التحسينات المتوقعة في القطاع الصحي
	3-6 تحديد أهم التحسينات المتوقعة في غير القطاع الصحي
	4-6 تعزيز عملية التخطيط المستقبلي لإدارة المخاطر الصحية

1 المحور الأول: الحوكمة - تأييد ودعم القيادة وبناء الشراكات

يهتم هذا المحور بالتزام الدولة نحو أفراد المجتمع بمكافحة المخاطر الصحية باعتبار أنّ ذلك حق لهم ترعاه الدولة في إطار ضمان حماية المجتمع من المشاكل الصحية والأمراض و الإصابات التي تنتج عن التعرض لتلك المخاطر، وأهمية بناء الشراكات لضمان كفاءة خدمات مكافحة المخاطر الصحية بالدولة، ويعتبر تقديم الدعم القيادي رفيع المستوى والدعم الإداري والمالي والاجتماعي لإنجاز عمل مشترك بين كافة القطاعات الحيوية من أهم السبل التي تؤدي إلى المنافع العامة للصحة من خلال إيجاد بيئات أوفر صحة، كما سيعالج التعاون المتعدد الأطراف - الوطنية والعالمية -وغيرها من الاتفاقات رفيعة المستوى عوامل الخطر الرئيسية والتهديدات العالمية على الصحة العامة.

1-1 بناء ودعم الالتزام الاجتماعي والمالي والإداري:

- ضمان قيام الجهات المختصة وصانعي القرار وأصحاب المصلحة بالدعوة إلى التزام بدعم سياسات مكافحة المخاطر الصحية، بما في ذلك التمويل المحلي المستدام لها.
- ضمان فعالية آليات التنسيق والحوكمة العالمية والإقليمية والوطنية في دعم عملية صنع القرار العادل القائم على الأدلّة بما يضمن اتخاذ القرار في الوقت المناسب لتخصيص الإمدادات الصحية والمعدات والمنتجات الطبية والأدوية واللقاحات الأساسية
- تعبئة المخزون الطبي الاستراتيجي الوطني بالإضافة إلى حصر الموارد البشرية المدربة للاستفادة من كامل جهودها.
- تخصيص التمويل العام للتأهب للطوارئ الصحية في إطار تحديد الأولويات ووضع ميزانيات لتعزيز النُظم الصحية، على نطاق القطاعات المعنية لضمان التمويل المستمر
- تحسين آليات الحوكمة وعمليات صنع القرار وتعزيز القدرات والبنى التحتية المؤسسية والتشغيلية الخاصة بالصحة العامة، بما في ذلك القدرات العلمية والمختبرية والكفاءات التشغيلية والبحثية لدى المؤسسات الوطنية للصحة العامة، على نحو يتلاءم مع الظروف الوطنية،

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

- تعزيز المشاركة في نظام دولي فعّال للإنذار بالأوبئة وسائر الطوارئ الصحية ومواجهتها، والمشاركة في العمل الدولي الجماعي من أجل الاحتواء والمكافحة؛
- وضع آلية منبثقة من السياسة الوطنية لضمان الأمن الصحي والاكتفاء الذاتي على أن تتضمن خطوات تخطيط وإدارة وتأمين وتوطين احتياجات الدولة من الأدوية والمستلزمات الطبية والمعدات الطبية
- ضرورة تفعيل بنود خاصة ومرنة في سياسات الشراء الخاصة بالمنتجات الصحية في أوقات الأزمات
- تطوير الطاقة الاستيعابية الصحية ورفع كفاءة قدرات ومهارات التخطيط والاستجابة للأزمات والمخاطر الصحية
- ضمان أن تتضمن الاستراتيجيات والآليات الوطنية والمحلية للحد من المخاطر خطة بعيدة المدى لتنمية القدرات والبنية التحتية الصحية.
- تنفيذ خطط وسياسات لاستمرارية الاعمال والحد من تأثر الانشطة الاقتصادية الناجمة من الإجراءات الصحية والاحترازية

2-1 الإدارة والتنسيق على جميع المستويات - الشراكات والشبكات الوطنية الفعّالة والتعاون الدولي:

- تحسّين التنسيق على المستوى الوطني والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي ومع جميع الجهات المعنية، وخصوصاً المنظمات الصحية، لتطبيق الآليات واستخدام الموارد لتجنب الثغرات والازدواجية في الجهود المبذولة، والتنسيق والتعاون عبر الحدود عند الاقتضاء، وفقاً لآليات تشمل أحكام اللوائح الصحية الدولية والأحكام الأخرى المعتمدة من الدولة ذات الصلة.
- تشجيع وبناء الشراكات الاستراتيجية والتعاون التقني الفعّال في مجال التأهب الصحي وتعزيزها وتبادل المعلومات بين المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية،
- دعم دور كل من وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات الصحية والجهات المعنية في تنفيذ برامج ومبادرات مكافحة المخاطر الصحية والإشراف والرقابة عليها كل في حدود اختصاصه خصوصاً من خلال اللجان أو البرامج المشتركة
- تعزيز البنى التحتية المشتركة بين القطاعات لأداء وظائف الصحة العامة الأساسية، بما يشمل القدرة على التصدي للتهديدات والمخاطر الحالية والمستجدّة التي تحيط بالصحة؛
- تأمين نشر وثيقة السياسة الوطنية لمكافحة المخاطر الصحية على جميع الشركاء المعنيين وضمان تنفيذ إجراءاتها

- تعزيز آليات للتنسيق بين الجهات المعنية ومشاركتها في التخطيط والتنفيذ والرصد بما في ذلك القطاع الصحي الخاص في الدولة
- ضمان الوصول إلى المعلومات الخاصة بالمخاطر الصحية وضمان الربط والتكامل الالكتروني بين جميع الجهات الصحية والمعنية
- تعزيز التنسيق الفعّال وادارة ومراقبة الأداء من خلال تقييم تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة المخاطر الصحية وخطط العمل الخاصة بها على أن تكون محددة المسؤوليات والإطار الزمني ومؤشرات التنفيذ.
- المشاركة في تمارين المحاكاة، والتقييمات الخارجية المشتركة، المتعلقة بالصحة وإعداد تقارير بشأن تحقيق النتائج والأهداف الوطنية والدولية،
- التشجيع على الاستمرار والاستثمار في تطوير آليات التنبؤ والإنذار المبكّر الوطنية و الإقليمية والدولية الفعّالة التي تغطي أخطارا صحية متعددة،
- تعزيز آليات التعاون الدولية، للتعافي من آثار الكوارث الصحية، من أجل تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان وجميع الجهات المعنية؛
- التنسيق متعدد المستويات لتفعيل الفرق ذات الصلة مثل فرق الطواري الطبية وفرق الاستجابة السريعة وغيرها؛ وذلك من المتخصصين الصحيين والمهنيين الذين يمكن تعبئتهم وتوزيعهم في الوقت المناسب
- توفير المعايير والتوجيه الفني لتطوير القدرات الوطنية اللازمة للاستجابة للأحداث النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والمخاطر البيئية وفق أحدث الدلائل والممارسات الصحية العالمية
- استقطاب الخبراء المحليين والعالميين لتقديم الدعم في مجال طواري الصحة العمومية
- تقوية القدرات الصحية المعمول بها في المنافذ وعبر الحدود، لمجابهة المخاطر الصحية المحتملة

3-1 تطوير التشريعات الداعمة لمكافحة المخاطر الصحية في الدولة:

- توسيع دائرة الوعي على جميع المستويات الوطنية بالسياسات والتشريعات الصحية والتوصية بتنظيم دورات لتنمية المهارات القيادية مع إمكانية إعداد ملخصات للتعريف بها

- مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الأمراض السارية والصحة العامة وجميع التشريعات الأخرى ذات الصلة للتحقق من استجابتها لمفهوم مكافحة المخاطر الصحية لجميع الفئات المستهدفة وتحديثها بما يضمن مواكبتها لذلك.
- استحداث التشريعات اللازمة في مجال مكافحة المخاطر الصحية بحسب الأحوال إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- ضمان تفعيل جميع مواد التشريعات والبنود القانونية الخاصة بمكافحة المخاطر الصحية والالتزام بها بالتعاون مع الشركاء المعنيين
- تقييم ومراقبة تطبيق للأنظمة والقوانين المرتبطة بمكافحة المخاطر الصحية

4-1 دمج الصحة في جميع السياسات:

- اعتماد منهجية علمية لدمج الصحة عند وضع السياسات ذات الصلة بالصحة العامة والعوامل المسببة للمخاطر الصحية داخل وخارج نطاق القطاع الصحي.
- الحصول على المنافع الصحية المشتركة لخيارات السياسات الأكثر استدامة
- دمج الصحة في جميع السياسات واعتماد نهج شامل لمكافحة المخاطر الصحية، بما يشمل التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرها، حسب الاقتضاء،
- اتباع نهج ذو طابع أكثر شمول وحماية للمنافع العامة للصحة بالتنسيق مع جميع القطاعات المعنية منها نهج الصحة الواحدة (صحة الإنسان والبيئة والحيوان)،
- قياس أثر السياسة على سعادة المجتمع ليس فقط من منطلق محور الصحة، ولكن من منطلق أكثر شمولية يأخذ بعين الاعتبار الأثر من الناحية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية تأكيد مبادئ الإنسانية والحياد في تقديم المساعدة الإنسانية، وضرورة مشاركة كافة الجهات الفاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث تعزيزا لهذه المبادئ وترسيخاً للالتزام الكامل بها.

2 المحور الثاني: إدارة المخاطر الصحية: التأهب والاستعداد والوقاية (والاستجابة) وتحقيق التعافي

تقوم إدارة مخاطر الطوارئ والكوارث الصحية على جملة من المبادئ والطرق الأساسية مثل إدارة الطوارئ الشاملة الذي يشمل ضمن نطاقه الوقاية منها والتأهب والاستعداد والاستجابة لها وتحقيق التعافي منها وتتألف من جملة من المهام والمكوّنات المبنية على أساس متعدد القطاعات، واللبنات الأساسية للنظم الصحية وذلك لمواءمة الاستراتيجيات والخطط الوطنية التنفيذية بهدف تعزيز مكافحة المخاطر الصحية

نظم التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها:

2-1 التخطيط الاستباقي لإدارة المخاطر الصحية

المرحلة الأولى: متابعة تنفيذ الإطار الوطني لإدارة المخاطر الصحية

- مراجعة وتحديث الأهداف الخاصة بإطار إدارة المخاطر الصحية المراد الوصول إليها
- تحديث قائمة الأطراف المعنية بإدارة المخاطر الصحية.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر الصحية على مستوى القطاع الصحي وغير الصحي بالدولة
- صياغة الآليات التي تضمن استمرارية تحديد وقياس وتقييم المخاطر الصحية.
- التخطيط لكيفية دمج إجراءات إدارة المخاطر الصحية مع بقية الإجراءات الإدارية في الدولة.

المرحلة الثانية: تحديد المخاطر الصحية

- تعزيز أنظمة الرصد والكشف المبكّر عن المخاطر الصحية المحيطة وتصنيف هذه المخاطر والوقوف على مصادرها الأصلية
- توسيع مصادر المعلومات لتحديد المخاطر الصحية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي

- تحديد عناصر الخطر من حيث الآثار التي يحدثها واحتمال حدوثه (وسوف ينتج عن هذه المرحلة قائمة بالمخاطر الصحية التي يمكن أن تهدّد الدولة)

المرحلة الثالثة: تحليل المخاطر الصحية

- تحليل وتقدير احتمال حدوث الخطر الصحي ومستوى تأثيره
- تصنيف المخاطر الصحية وفقاً لحجمها من خلال استخدام المعلومات ذات الموثوقية العالية
- وضع مناهج لتحليل المخاطر الصحية – (التحليل الكيفي أو النوعي)، تشمل على سبيل المثال لا الحصر الرصد المبني على الاحداث ووسائل الاتصال الاجتماعي والبيانات الضخمة وغيرها من التقنيات الحديثة.

المرحلة الرابعة: تقييم المخاطر الصحية

- وصف درجة الخطر الصحي بانها عالية جداً، عالية، متوسطة ومنخفضة حيث تعتمد عملية تقييم درجة الخطر على عاملين هما تأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر
- ترتيب أولويات التعامل مع المخاطر الصحية
- تتبع التغيرات التي تطرأ على محدّدات الصحة وآثارها، على فئات السكان الأكثر عرضة للخطر
- ضمان إتاحة تقييم المخاطر الصحية للجهات الصحية والمعنية لتحديد الاضرار الغير صحية وأن تشمل تقييمات المخاطر الصحية القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والنقل والإسكان والاقتصاد والعمل والصناعة والنظم الغذائية والزراعة والمياه، والتخطيط الحضري وغيرها من القطاعات.
- مواءمة احتياجات الحد من المخاطر الصحية بحسب الوضع وبحسب أثر الخطر.
- تعزيز الكشف والتأهب من خلال التخطيط الاستباقي لمواجهة المخاطر الصحية والوقاية منها.

2-2- رصد المخاطر الصحية والتنبؤ بها والإنذار المبكّر بشأنها

- بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الصحة العامة
- رصد التغيرات الطارئة وتنفيذ ما يلزم من استراتيجيات على المستويين العالمي والإقليمي
- بناء وتعزيز قدرات المختبرات الوطنية والمرجعية والفحوص المخبرية لضمان المراقبة الشاملة للأمراض التي يمكن الحد او الوقاية منها
- تحسين المعلومات المتعلقة بالمخاطر الصحية لنمذجة التنبؤ والإنذار المبكّر الشامل بما فيها توفر المعلومات في الوقت المناسب وبصورة فعّالة، من خلال تعزيز إطار مشترك مع الجهات المعنية
- ضمان توفير القدرات والنظم اللازمة لرصد وتدوين مشاركة البيانات المتعلقة بالمخاطر الصحية الأساسية وقابلية التضرر للمعنيين على جميع المستويات
- إنشاء نظم وشبكات إنذار مبكّر وطنية لرصد الأخطار المتعددة التي تهدّد الدولة والمنطقة وربطها بالشبكات الإقليمية والعالمية

2-3-تعزيز الوقاية والتأهب والاستعداد:

يتعلق تعزيز التأهب والاستعداد في حالات الكوارث الصحية بهدفين رئيسين هما زيادة القدرة على التنبؤ ورصد الضرر المحتمل والحدّ منه أو تجنبه أو معالجة التهديدات المحتملة، والوقاية الأولية من التعرض للمخاطر التي تهدد الصحة وفي هذه المرحلة يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع الخطر الصحي مثل منع حدوث الخطر وتجنب الخطر وتخفيف مستوى تأثير الخطر، ومشاركة الخطر أو تحويل آثار الخطر إلى جهات متخصصة أو قبول الخطر والتعامل معه.

- ووضع نظام لمراقبة المخاطر الصحية بما يضمن اتخاذ الإجراءات المبكّرة عند الحاجة وبالسرعة اللازمة.
- تصميم نظم التأهب والإنذار بحيث تصل إلى جميع السكان، بمن فيهم المقيمون في المناطق النائية.
- ضمان شبكة رصد مجهّزة ومنسقة يمكنها توفير تحليل مستمر للبيانات أثناء وقوع الطوارئ الصحية.
- حصر واستخدم بيانات صحة السكان لتحديد الشرائح المختلفة من السكان والتركيز على السكان الأكثر عُرضة لمخاطر صحية عالية

- تأمين لوازم الحماية الشخصية الأساسية للممارسين الصحيين والسكان للحد من الاثار الصحية للمخاطر
- تفعيل دور القطاعات غير الصحية المعنية والقطاع الخاص وبرامج المتطوعين لدعم وتعزيز الطاقة الاستيعابية لمواجهة المخاطر الصحية
- ضمان توفر المخزون الاستراتيجي الوطني من الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية
- تفعيل مقومات الرعاية الصحية الأولية واستخدام آليات تقديم الخدمات الصحية عن بعد والرعاية الصحية الافتراضية والمبنية على الذكاء الاصطناعي
- تعزيز التمارين وعمليات المحاكاة للمخاطر الصحية وتدريب الكوادر البشرية.
- وضع منهجية لتواصل أفراد المجتمع مع الجهات المعنية الصحية للإبلاغ عن المخاطر الصحية

4-2 ضمان الاستجابة:

تتعلق الاستجابة والتدخل المبكر لجميع مخاطر الصحة العمومية للحد من تداعيات الخطر وتهديدات المجتمع لضمان التقليل من الإصابات والوفيات والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية

- تعزيز وتحديث الهياكل الموجودة من الفرق الطوارئ الطبية وفرق الاستجابة السريعة ومراكز العمليات والطوارئ من جميع المستويات المحلية والوطنية
- توفير الموارد الازمة وتعزيز اطر التنسيق مع كافة الجهات المعنية وتعبئة الموارد البشرية والموارد المالية وتأمين تمويل طارئ من خلال آليات وطنية متكاملة.
- وضع بروتوكولات الاستجابة: تشمل المراقبة، الفحوصات المخبرية، إدارة الحالات، التواصل، والخدمات اللوجستية.
- ضمان تفعيل خطة استمرارية الاعمال بما فيها الخدمات الصحية الأساسية خلال فترة الاستجابة للطارئ الصحي
- الخدمات اللوجستية والإمدادات: تخزين المستلزمات الطبية الأساسية، معدات الحماية الشخصية، اللقاحات، والأدوية.

- الاستفادة من شبكات المجتمع من خلال تدريب القادة المحليين والمتطوعين لدعم المراقبة والتعليم والرعاية. وتمكين المجتمع المدني وإشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ.
- تعزيز التواصل بشأن المخاطر لتبادل المعلومات والآراء بين الخبراء والمسؤولين والمجتمع اللذين يواجهون التهديد من اجل تمكين القرارات المستنيرة واعتماد التدخلات والسلوكيات الوقائية
- تعزيز آليات توفير الدعم النفسي والدعم المادي للمجتمعات المتأثرة بالطارئ الصحي وتعزيز المشاركة المجتمعية
- اشراك المؤسسات البحثية والعلمية لتعزيز الابتكار وتوفير الحلول العلمية والتقنية المبنية على الدلائل والبراهين
- • إجراء تقييمات دورية لمراجعة أنشطة الاستجابة وتحديد الفجوات لتعديل التدخلات بناءً على الاحتياجات والتحديات المتغيرة.
- تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والعالمي فيما يتعلق بالاستجابة للمخاطر الصحية
- اعتماد نهج الصحة الواحدة، وهو نهج شامل ومتعدد القطاعات

2-5: التعافي من آثار المخاطر الصحية:

يتمثل التعافي في إعادة بناء وتعزيز قدرات النظام الصحي والمجتمع بعد حدوث الطارئ او الازمة واستعادة الوضع الطبيعي ووضع آليات لضمان إعادة بناء وتعزيز الخدمات الصحية لمنع المخاطر المستقبلية بعد انتهاء الطارئ الصحي

- وضع خطط للتعافي وإعادة الإعمار على المستويات الصحية والإدارية إلى جانب إشراك كافة قطاعات المجتمع.

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

3 المحور الثالث: السيطرة على الوضع الصحي في حالات التعرض للمخاطر الصحية

التأهب والاستجابة للمخاطر الصحية لتكييف التدخلات لتلبية احتياجات أفراد المجتمع ككل والأفراد المتضررين والاستفادة من المقدرات المحلية وتنسيق الجهود الوطنية لمعالجة حالات التعرض للمخاطر الصحية-من خلال تعزيز البنية التحتية والمنتجات الصحية ذات الجودة العالية والقوى العاملة المدربة.-

1-3 تعزيز البنية التحتية الأساسية المستدامة للصحة واللوجستيات الخاصة بها

- تعزيز البنية التحتية والدعم اللوجيستي للخدمات الصحية من خلال تطوير الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية الصحية المنسقة والشاملة
- ادماج العمل الوقائي في مجال الصحة البيئية في التغطية الصحية الشاملة والباقات الأساسية للصحة العامة
- اعتماد نهج الصحة الواحدة، وهو نهج شامل ومتعدد القطاعات ويجب البحث عن نهج متعدد التخصصات يشمل عنصر صحة الإنسان والحيوان والبيئة.
- تطوير اليات للاستفادة من كافة مرافق الرعاية الصحية القائمة من مستشفيات ومختبرات وكذلك المدن الطبية بكامل طاقتها لسد الفجوة وزيادة قدرة الاستجابة للطوارئ والكوارث والأزمات الصحية
- الاستفادة من القدرات وخبرات القطاع الخاص لزيادة القدرة الاستيعابية والبنية التحتية ولتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.
- تطوير وتطبيق آليات متكاملة لتتبع ورصد توفير الإمدادات الطبية والمخزون الاستراتيجي وتوفير الموارد البشرية اللازمة لمواجهة تحديات الطلب المتزايد على الخدمات الصحية

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

2-3 كفالة استمرار الخدمات الصحية الأساسية والحيوية خلال الطوارئ الصحية:

- إدارة خدمات الطوارئ والحوادث وخدمات الإصابات الشاملة وعمليات فرز الطوارئ الصحية
- ضمان تقديم الخدمات الصحية والخدمات ذات الصلة الأساسية اثناء الطوارئ الصحية، بما فيها الخدمات المعتادة والخدمات العاجلة، وخدمات تلبية الاحتياجات الزائدة المؤقتة

3-3 توفير المنتجات الصحية والوقائية وتطوير خدمات التحصين للسيطرة على لأمراض

- ضمان وجود صناعة دوائية محلية فعالة ومسؤولة وحماية الوصول إلى منتجات دوائية مضمونة الجودة في الوقت المناسب وضمان أنظمة سلامة الدواء الوظيفية
- بناء وتعزيز قدرات المراقبة الشاملة واليقظة الدوائية على المنتجات الدوائية والتي تدعمها أنظمة قوية وموثوقة قائمة على الفحوص المخبرية للدواء ومكافحة الغش الدوائي

3-4: ضمان توافر القوى العاملة الصحية المؤهلة الكافية:

يرتكز محور القوى العاملة والاستثمار في الموارد البشرية على تخطيط فعّال، بالإضافة إلى فهم نماذج الرعاية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الصحية، وكذلك ضرورة الاهتمام بالمتطلبات اللازمة مثل المهارات المناسبة والخبرات المهنية المتطورة على أن يشمل هذا التخطيط جميع تخصصات القوى العاملة، وأن يراعي كافة العوامل ذات الصلة

- تطوير قدرات العاملين الصحيين والمسار الوظيفي حتى يكون لديهم المهارة المدعومة بالموارد والمعرفة لتخطيط وإدارة وتنفيذ ومراقبة أداء برامج مكافحة الأمراض على جميع المستويات والمواقع.
- توفير الفرص التعليمية للقوى العاملة الصحية: التعليم والتدريب من أجل تنمية الكفاءات خصوصا المحلية والمواطنة لضمان الاستدامة
- استقطاب متخصصين لإدارة المخاطر الصحية والبرامج ذات الصلة وتنفيذ الأنشطة المطلوبة على المستويات الوطنية والمحلية وتشمل الاعتبارات المتخصصة مثل العلوم الإدارية والتخطيط وإدارة الحوادث، وعلم الأوبئة، والتشخيص المختبري، وإدارة المعلومات والمخاطر

الصحية وتقييم الاحتياجات، والخدمات اللوجستية، والتواصل بشأن المخاطر، والإدارة الإلكترونية في مجال الصحة والبرامج ذات الصلة وتقديم الخدمات الصحية الأساسية

4 المحور الرابع: إدارة المعارف والتوعية والاتصالات الفعّالة وإشراك المجتمع

رفع الوعي الصحي لدى جميع أفراد المجتمع بأهمية مكافحة المخاطر الصحية وزيادة الوعي لدى العاملين الصحيين لتوفير خدمات الرعاية الصحية لتلبية احتياجات الفئات العمرية المختلفة خلال التعرض لآثار المخاطر الصحية من خلال تفعيل خطط الاتصال خلال الطوارئ والمخاطر الصحية

4-1 تعزيز الاتصالات الفعّالة والمشاركة المجتمعية

- بناء ثقافة السلامة والقدرة والفاعلية على مواجهة المخاطر الصحية بين افراد المجتمع.
- تحسين التواصل ومشاركة المجتمع وبناء ثقة أفراده وضمان الفهم للأفراد خصوصا للفئات الأكثر للمخاطر الصحية مثل الأطفال والنساء والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة
- أهمية تدريب العاملين الصحيين على كيفية توصيل رسائل التوعية ونقلها للمجتمعات بطريقة ميسرة باستخدام وسائل الاتصال المتعددة. وبمختلف اللغات
- تطوير فهم أفضل من خلال الدراسات لمواقف المجتمع وسلوكياته وأعرافه الاجتماعية، واستخدام تكنولوجيات الاتصال، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتغيير السلوك الاجتماعي، لإشراك المجتمعات المحلية وتشجيع أفراد المجتمع على الالتزام بالسلوكيات الصحية.
- وضع أنشطة لتوعية الجمهور وتثقيفه باستمرار بشأن التأهب للخطر الصحي كجزء من المناهج الدراسية بدءاً من المدارس والمنشآت التعليمية العليا كالجامعات والمعاهد.
- الاستمرار في رفع مستوى الوعي من خلال الشفافية في نشر المعلومات والتعليمات الدقيقة والمفيدة للجمهور قبل وأثناء وبعد التعرض للمخاطر الصحية

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

- توفير الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم من قبل الجهات المتخصصة لإعداد استراتيجيات الإعلام والاتصالات لتحسين الاستجابة الاستباقية.
- العمل على إتاحة المعلومات ذات الصلة بالمخاطر الصحية وأحداثها ومضاعفاتها وتداعياتها على كافة المستويات وإمكانية الوصول إليها من قبل جميع الأطراف المعنية
- القيام بحملات وأنشطة دعم لإلقاء الضوء على تدابير الحد من المخاطر الصحية والعمل على تعزيز ممارسات إدارتها بمشاركة مجتمعية
- تقديم التدريب على مهارات التواصل للمتحدثين الرسمين لجميع الجهات ذات الصلة

2-4 وضع تدخلات للاستجابة الفعالة للتواصل بشأن المخاطر ومعالجة والشائعات والادعاءات الخاطئة

- توحيد رسائل الاتصال واسناد المسؤولية عن ابلاغ المعلومات للجمهور خلال فترة التعرض للمخاطر الصحية إلى جهة معنية محدّدة أو فريق معني محدّد.
- وضع خطط استباقية وتطوير استراتيجيات للرصد والوقاية والاستجابة للأحداث السلبية والشائعات والادعاءات الخاطئة ومعالجة المخاوف وتعزيز المرونة في تلك الخطط بحسب الأحداث.
- جمع البحوث والسلوكيات والأبحاث السلوكية والاجتماعية محليا ووطنيا لاستخدامها في تطوير التدخلات المناسبة محليا ونشر تكنولوجيات الاتصال المناسبة لزيادة الالتزام بثقافة الوعي السليم عن المخاطر الصحية
- إنشاء خط وطني (صحي) دائم للاتصال وموقع إلكتروني خاصين بالخطر الصحي القائم ليكون بمثابة مصدر للنصائح والمعلومات العلمية الصحيحة

5 المحور الخامس: نظم المعلومات والابتكار والقدرة البحثية

دعم الابتكار القائم على الاحتياجات وهو القدرة على تحديد وإدارة الابتكار، بما في ذلك تحديد وتوثيق وتقييم الابتكارات وتنفيذها، كذلك دعم البحوث القائمة على الأدلّة المؤدية إلى التطوير والتحسين والتوسيع في مجال مكافحة المخاطر الصحية.

1-5 توفير وتحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالمخاطر الصحية من أجل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلّة

- تعزيز نظم المعلومات الصحية لتمكين صنّاع القرار من استخدام البيانات عالية الجودة الخاصة بحصر المخاطر الصحية للاستفادة منها في إدارة برامج التأهب والاستجابة بفعالية وكذلك ضمان ربطها بأنظمة بيانات الرعاية الصحية في الدولة.
- عمل مسوحات تقييم المخاطر الصحية بحسب مناطق الدولة المختلفة (مجموعات البيانات الأساسية الديموغرافية والمعلومات التشغيلية)
- توليد بيانات واحصائيات عن الأثار المتوقعة او الناجمة عن المخاطر الصحية
- تقييم جودة البيانات الدورية الخاصة بحصر المخاطر الصحية في الدولة
- ضمان التكامل والارتباط بين الأنظمة لجمع البيانات المطلوبة وتعزيز تفعيل الملف الصحي الموحد كمصدر بيانات وطني موحّد.
- إطلاق المنصة الذكية للسياسات والتشريعات الصحية بهدف توفير بيئة إلكترونية قائمة على تقنيات المعلومات والاتصالات لغرض التخطيط والتقييم التفاعلي مع المجتمع بشكل عام والخبراء والمختصين، كما تعتبر أداة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع بشكلٍ في عملية وضع وتقييم السياسات والتشريعات الصحية
- تحديث استراتيجية التحول الرقمي الوطني لتشمل حلول التقنيات المتقدمة والرقمية بما فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي

- تعزيز استخدام تطبيقات التفاعل المجتمعي للمتابعة والإبلاغ عن الحالات المتأثرة بالمخاطر الصحية
- التكامل بين المراقبة البيئية والمراقبة الصحية من أجل تقييم الآثار الصحية الناجمة عن المخاطر والخدمات البيئية.

2-5 تعزيز القدرة البحثية وإنشاء أنظمة وإدارة الابتكار في مجال المخاطر الصحية المختلفة

- تعزيز آليات تحديد أولويات البحوث وتحفيز الابتكار بناءً على احتياجات المجتمع، والتأكد من أنها تسترشد بالابتكارات في منتجات وخدمات وممارسات مكافحة المخاطر الصحية والتأهب والاستجابة لها.
- تقييم فعالية التكلفة والتأثير على الخدمات الروتينية لاستراتيجيات الصحة العامة المختلفة
- دعم الابتكار المحلي وتطوير لقاحات وتقنيات جديدة وأدوية حديثة ومنتجات طبية وتحسين المنتجات والخدمات الحالية
- زيادة تبادل المعرفة والابتكارات والخبرات بين مؤسسات الدولة والدول الأخرى في مجال الصحة العامة
- إتاحة معلومات كافية مسندة بالبينات في جميع المجالات حاسمة الأهمية دعماً لتحديد الخيارات في إجراءات حماية الصحة القائمة على التأثيرات الصحية والآثار الاقتصادية المترتبة على ما يوجد من حلول ومدى فعاليتها وفوائدها المشتركة.
- وضع الإرشادات المسندة بالبينات دعماً لاتخاذ إجراءات فعّالة ومسؤولية إبلاغ راسمي السياسات بالآثار الصحية والتقييمات الاقتصادية لما ينفّذ من تدخلات، لمعالجة الأسباب الجذرية للإصابة بالأمراض الناجمة عن التعرض للمخاطر الصحية،
- إجراء البحوث المنهجية والتطبيقية بشأن فعالية السياسات من حيث التكلفة بهدف معالجة الأولويات المتعلقة بصحة المجتمع والبيئة ومنهجيات مكافحة المخاطر الصحية كونها أمراً أساسياً لعملية صنع القرار
- انشاء الآليات وبناء القدرات البحثية اللازمة للكشف المبكر عن التهديدات الصحية الناشئة والاستجابة لها، وخصوصا المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة أو بالتغيرات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ وبقايا الأدوية في البيئة واللدائن الدقيقة والجسيمات النانوية والنفايات الإلكترونية

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

- تحديد الاحتياجات من البحث وترجمة المعارف لسد الفجوات المعرفية المطلوبة واستخدام المعلومات الناتجة من البحوث لوضع السياسات واتخاذ التدابير المبنية على البراهين
- الاستفادة من الميزانية المخصّصة للبحث والتطوير وتوظيفها لتخدم الأولويات الوطنية خصوصا في مجالات تعزيز الصحة العامة
- توفير منصة موحدة وطنية تتكامل من خلالها أنظمة البحث والتطوير في مجال المخاطر الصحية

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

6 المحور السادس: التقييم والدروس المستفادة ووضع التوصيات المستقبلية:

يشمل التقييم والدروس المستفادة من مكافحة المخاطر الصحية مراجعة شاملة للإجراءات المتخذة أثناء الأزمات لتحديد النجاحات والإخفاقات ويساهم هذا التقييم في فهم نقاط القوة والضعف في الاستجابة الصحية، مما يساعد على تحسين التخطيط المستقبلي ومن خلال تحليل البيانات والخبرات المكتسبة، يمكن وضع توصيات مستقبلية لتعزيز الجاهزية والاستجابة للطوارئ الصحية وتساهم هذه الإجراءات في بناء نظم صحية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الأزمات المستقبلية، مما يضمن حماية أفضل للصحة العامة في الدولة:

بيان للتغيير في النهج المتبع من خلال إدارة مخاطر الطوارئ والكوارث الصحية لتبنى النهج الانتقالي:

الانتقال من		إلى
الاستناد إلى الأحداث	⇦	الاستناد إلى المخاطر
التحرك الانفعالي	⇦	التحرك الاستباقي
الاهتمام بخطر واحد	⇦	الاهتمام المركب بجميع المخاطر الصحية
التركيز على المخاطر المجردة	⇦	التركيز على مواطن الضعف والتهديدات وفرص التحسين
الفعل والإدارة المنفردة	⇦	الفعل والإدارة المتكامل وإشراك المجتمع في المسؤولية
تولي المسؤوليات على نحو منفصل	⇦	تشارك النظم الصحية في تولي المسؤوليات
التركيز على التصدي	⇦	إدارة محاور المخاطر الشامل: التأهب والاستعداد والوقاية والتصدي والتعافي
التخطيط للمجتمعات المحلية	⇦	التخطيط مع المجتمعات المحلية

1-6 تقييم إدارة الخطر الصحى لاستخراج الدروس المستفادة

- تعزيز مستوى الأمن الوطني وتقليل أثار ومضاعفات المخاطر الصحية على المجتمع
- تعزيز اليات توثيق الخطر الصحي والاحداث الناتجة عنه والخطوات المتخذة لمجابهة المخاطر المختلفة
- حصر وتوثيق الدروس المستفادة بإشراك القطاعات المعنية من الأزمة الحالية والأزمات السابقة (النجاحات والتحديات) مما يوفر التحسين المستمر
- مراجعة أعمال وانجازات الوحدات التنظيمية في مختلف الجهات المعنية لرفع كفاءة آلية التنسيق المعنية بمكافحة المخاطر الصحية في الدولة
- مراجعة وتحديث خطط واستراتيجية إدارة المخاطر الصحية وفق الدروس المستفادة تحسين جودة عمليات التخطيط الاستراتيجي لمكافحة المخاطر الصحية.
- تحديد المعايير التي سيتم استخدامها لقياس الفعالية، وجمع البيانات اللازمة للمقارنة والتقييم أو مؤشرات القياس
- تحديد صحة الافتراضات المستخدمة في التحليلات المختلفة وتقييم قوة القرارات المتخذة؛
- مراجعة إجراءات التعامل مع المخاطر الصحية بفاعلية من حيث التكلفة للتقليل من حجم الخسائر عند حدوث الخطر والعمل على عدم تكراره وذلك بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا

2-6 تحديد أهم التحسينات-المتوقعة فى القطاع الصحي

من المتوقع أن يشهد القطاع الصحي أو منظومة العمل الصحي تحوّلات إستراتيجية كثيرة في ضوء حجم التبعات التي عانى منها هذا القطاع خلال التعرض للمخاطر الصحية المختلفة، وكذلك في ضوء ما افرزته هذه الازمات من ثغرات ونقاط ضعف في مجال الصحة، وذلك بهدف تطوير نظام صحي شامل يمتلك كفاءات مدرّبة وبنية تحتية وميزانيات للبحث العلمي تسهم في مواجهة تحديات المخاطر الصحية:

- دمج تقييم المخاطر المرتبطة بالتأهب والاحتياجات من الموارد في عمليات التقييم المنهجية للمخاطر المؤسسية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى آليات التمويل القائمة في مختلف المجالات المعنية؛

- تقييم مواطن ضعف الأنظمة الصحية والوصول إلى الخدمات في حالات الطوارئ الصحية، وتعزيز إجراءات التأهب بدمج السياسات والخطط والعمليات في قطاعات الصحة والاقتصاد والبيئة والتخطيط العمراني وغيرها من القطاعات ذات الصلة،
- الدفع بمنظومة الأمن الصحي لتحتل مكانة وترتيب متقدمين ضمن منظومة الأمن الشامل سواء من ناحية الوقاية أو العلاج أو التنبؤ وإدارة المخاطر والكوارث والأزمات الصحية.
- الإدارة الشاملة لمخاطر الأوبئة والكوارث الصحية، سواء من حيث التنبؤ بها أو تحدياتها أو تحليلها وتقييمها، وفي هذا الإطار يجب توفير كفاءات متخصصة والاستفادة من التقنيات الحديثة وأحدث ما توصل إليه الإنسان في مجال إدارة وتقييم المخاطر الصحية والتنبؤ بها.
- الاتجاه إلى وضع الاستثمارات في القطاع الصحي، سواء في البنية التحتية لهذا القطاع أو في انتاج المستلزمات والمعدّات والأدوية في محاولة للاعتماد على الإنتاج المحلي
- التوجه نحو وضع إستراتيجيات جديدة أو تطوير المعمول به في مجال البحث العلمي خاصة في مجال علم الأوبئة والأمراض المعدية والعلوم الخاصة بتطوير اللقاحات والأدوية.
- تطوير الاستراتيجيات الحالية الخاصة بسلاسل التوريد الخاصة بالمواد والمعدات المستلزمات الطبية.
- تطوير استراتيجيات علاجية أكثر تقدماً في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي للأفراد والأسرة أثناء التعرض للطوارئ والأزمات والكوارث التي تؤثر على صحة الفرد
- تطوير استراتيجيات خاصة بالتقنيات الرقمية (أتمتة القطاع الصحي) باستخدام التقنيات الحديثة ومن ضمنها الذكاء الاصطناعي.
- دراسة وتطوير إستراتيجيات وتطبيقات تقنية خاصة بتقديم بعض الخدمات الصحية عن بعد بهدف الحد من فرص التعرض للخطر في حالة الكوارث الطبيعية أو البيئية أو غيرها.
- بناء شراكات إستراتيجية مع القطاع الصحي الخاص بما يضمن المشاركة الفاعلة لهذا القطاع في تحمل تبعات المخاطر الصحية بجانب القطاع الصحي الحكومي.
- دراسة تطوير إستراتيجيات تمكّن من الاستخدام الأمثل لبعض المنشآت والبنى التحتية بما يمكن الاستفادة منها واستيعاب حجم الإصابات الناتجة ودراسة جدوى لإنشاء المنشآت الصحية الميدانية.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجال الصحي للاستفادة من خبراتها ومقدراتها.
- التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز ثقافة التطوع لتكون داعماً للقطاع الصحي أثناء الكوارث الصحية
- تطوير استراتيجيات مبتكرة خاصة بالإعلام الطبي والصحي باعتباره مجالاً جديداً أفرزته ظروف الازمات العالمية الحالية.

إدارة السياسات والتشريعات الصحية
وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION
HEALTH POLICIES AND LEGISLATIONS DEPARTMENT

3-6 تحديد أهم التحسينات المتوقعة في غير القطاع الصحي

القطاع الاقتصادي:

- انتهاج إستراتيجيات جديدة في تسيير العمل مثل العمل عن بعد واعتماد ساعات العمل المرنة، وإعادة تعريف يوم العمل، وطرق جديدة لتقييم أداء الموظفين لتعزيز صحة افراد المجتمع وانتاجيتهم.
- إستراتيجيات خاصة بتشجيع الاستثمار في المشروعات ذات العلاقة بالمنظومة الصحية بجميع مكوناتها
- استراتيجيات خاصة بتوفير كوادر لإتاحة تغطية صحية أكبر خصوصا من مواطني الدولة.
- إستراتيجيات خاصة بالمحفزات المالية مثل إعانات التعطل عن العمل أثناء الازمات والكوارث الصحية.

قطاع التعليم:

- وضع مزيد من الاستراتيجيات التي تدعم التوسع في نهج التعليم في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية ودعم عمليات التعليم عن بعد.
- التوجه الاستراتيجي للمؤسسات التعليمية نحو استحداث مقررات دراسية وتطوير برامج أكاديمية وتدريبية في مجال الوقاية والمكافحة للمخاطر الصحية

القطاع المجتمعي:

- تعزيز الدراسات الاجتماعية لفهم السلوكيات السكانية لوضع مدخلات وقائية ملائمة تناسب الواقع المجتمعي
- زيادة الوعي الصحي بالطرق التي تساعد في الوقاية والحماية من المخاطر الصحية.
- زيادة في مستويات تحمل الأفراد للمسؤولية والحفاظ على الصحة والتركيز على الفئات الأكثر عرضة مثل الأطفال والنساء والكبار السن وأصحاب الهمم لحمايتهم من المخاطر الصحية المختلفة

العلاقات الدولية:

- بناء منهجية عالمية لإدارة وتبادل البيانات الصحية.
- تبادل الخبرات في مجال التعامل مع المخاطر الصحية.
- إحياء الهوية الوطنية الأصلية والاعتماد على الذات في رسم السياسات الصحية التي تحقق الأمان لمواطني الدولة.
- بناء شراكات إستراتيجية بين الدول أو بين المؤسسات العلمية والبحثية خاصة في مجال إنتاج اللقاحات، والأدوية، والمنتجات الطبية والصحية.
- تعزيز التعاون الصحي والأمني ليشمل مهددات الأمن الصحي والإنساني واعتبار منظومة الأمن الصحي جزءاً مهماً من منظومة الأمن الشامل في جميع الدول.
- المشاركة في الجهود العالمية لتحسين عمل المنظمات الدولية العاملة في مجال الصحة ومكافحة الكوارث لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول.

- تعزيز القدرات الأساسية للدولة المتعلقة باللوائح الصحية الدولية خصوصا بما يتعلق بالاستراتيجيات الدولية للتدابير الاحترازية الجماعية بين الدول وعبر الحدود في مواجهة الجوائح والطوارئ الصحية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات:

- تسخير البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لاستحداث سلع عامة رقمية يستفيد منها القطاع الصحي،
- استخدام تكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات الكبيرة في تسريع الأعمال الصحية من خلال تطبيقات مبتكرة.

4-6 تعزيز عملية التخطيط المستقبلي لإدارة المخاطر الصحية

- التأكيد على أهمية الأمن الصحي كأولوية ضمن المنظومة المتكاملة للأمن الشامل للدولة مع ضرورة الإدراك بأهمية وخطورة التحديات المترتبة عن انتشار الأوبئة والكوارث والمخاطر الصحية
- أهمية تطوير القدرات العلمية في مجال إدارة المخاطر الصحية والأوبئة والكوارث الصحية من خلال تطوير قدراتها في التخطيط وما يتضمنه من عمليات تنبؤ وتوقع للمخاطر الصحية والتهديدات المتوقعة نتيجة انتشارها.
- اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تطوير المنظومة الصحية ودعمها بما يسهم في تلافي الثغرات التي أفرزتها التجارب السابقة.
- وضع الآليات والاتفاقيات التي من شأنها دعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الأوبئة والكوارث الصحية، خاصة في مجال البحث العلمي المشترك ودعم المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي ما يزيد من قدراتها وإمكاناتها البشرية والمادية للقيام بدور فاعل في إدارة المخاطر الصحية
- اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها التأهب والاستعداد لمواجهة الأوبئة والمخاطر الصحية من سيناريوهات استباقية بهدف الوقاية من وقوع المخاطر الصحية وتجنب الطوارئ والكوارث والأزمات والحد من آثارها وتداعياتها على صحة أفراد المجتمع.